مع غير الا باعتبار ما لا اليه الاجرا ما في الظاهر فقد اثبت الاكل للرغيف ثم
اثبته لثلثه فقط لكن يلزم من ذلك رفعه عن بقية الرغيف بخلافه
مع الا فان المخالف صريح على ان بدل البعض قدره بعضهم لبدل
الكل من حيث ان المعنى اكلت بعض الرغيف ثم فسر البعض بانه الثلث
مثلا فتامله الثالث من اصل الاعتراضات على البدل تعريفه
ولا تعمل في معرفة الرابع اثباته ولا تعمل في مثبت ويجاب عنهما
بان ما ذكره غلط منشاوه ان كل تابع بعد الا يكون معمولا للا وليس كذلك
فان البدل هنا بالرفع على كل وجه مما سبق لم يدع عمل فيه لها بل هو
مرفوع على انها لا عمل لها او على محل الاسم توهما بحالته قبل دخولها
او على التركيب وعلى كل لا عمل للا فيه فاعرفه وكذا على انه من الضمير
وكل ما قيل في البدل الاوجه الاربعه يقال على العطف على من قال به
وما ذكرناه من دفع الاعتراض بعمل الا في معرفة او مثبت هو الذي اوجب
للشيخ وغيره تخصيص الاعتراض بالقول بالخبرية كما سياتي
تنبيه قد سبق لنا في الكلام اشارة الى احتمال اخر في البدل وهو
انه ليس بدل بعض وهو صحيح كما نقله الشيخ عن ابن الضايع وهو
ان الا وما بعدها بدل فيكون بدل كل من كل فاذا قلت ما قام احد الا زيد
فالا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فيكون بدل كل من كل وقد نقله ابن
عقيل في شرح التسهيل بانه قول في المسئلة فما ذكره ابن الضايع اما
ترجيح او انه لم يحفظه لغيره فذكره من عند نفسه ويكون من وقع الحافر
على الحافر والحق كما قال ابن الضايع انه اشبه شي ببدل الشي من الشي
من بدل البعض من الكل وانما كان واسطة لان مجرد احلاله محل المبدل منه
لا يوجب كونه بدل كل من كل والحاصل ان روعي الاسم كان بعضا وان روعي
مع الا كان بدل شي من شي فصار بالملاحظتين جميعا واسطة فتامله
واما الشلوبين فاستشكله من عدم الاحلال والبدل شرطه صحة
الاحلال واجاب بانه على التوهم اي على توهم ما فيها احد الا زيد
وهنا

وهنا على معنى لا يستحق المعبودية موجود او فيه لوجود هذا تمام
الكلام في البدل وقيل ان الا الله صفة وهو كونها بعد نكرة جمعا او شبهة
وهو
مناسبه جمع لسبب النفي وعليه وعلى البدل الا بمعنى غير واعطي
اعرابها لما بعدها لكونها حرفا لا يحتمل اعرابا وهي نعت تجري في متبوعها
ما جري في البدل والعطف الاتي وجه في موجود لضمير في موجود
فانه لا ياتي هنا ان يجعل نعتا للضمير لان الضمير لا ينعت على ان ابن عصفور
قال من خصايص باب الاستثنا ان تكون النكرة نعت
المعرفة وان ينعت الضمير فعليه يتاتي نعت الضمير بالا وما بعدها
ثم الاعتراض بعمل الا في مثبت او معرفة يرد فانه لا عمل للا فيه على جميع
الاوجه السابقة ثم انه يعترض في الماول به عدم الضمير ان هو شرط
في الصفة ويجاب بانه في قوة التاويل بمشتق فالضمير وهو ان
الا بمعنى غير على هذا الوجه وغير بمعنى مغاير واعترض بانه لا يحسن
كونها صفة الا بجعل الا بمعنى غير وحيث جعلت بمعنى غير لم يحصل
اثبات الالوهية لله صريحا بل بالمفهوم ثم هذا المفهوم ان روعي
صورة اللفظ كان مفهوم لقب اذ هو في الجوامد وان لوحظ به اشتقاقه
[illegible] لا بمعنى مغاير كان مفهوم صفة الاول ضعيف والثاني غير مجمع عليه
فلا يفيد اثبات الالوهية لله تصريحا والمقصود من هذا الكلام اسران
نفي الالوهيه عن غير الله واثباتها لله والكلام غير مفيد لذلك ثم
هذا البحث لا يخص القول بالصفة بل على كونه بدلا او خبرا او غير
ذلك هو كذلك فلا خصوصية للقول بالصفة ويجاب بان التركيب
لا يفيد الالوهية لله بما يذكره الشيخ اخرا في القول بالاستثنا
من ان الشي قد تكون دلالته لغة بالمفهوم وينقله العرف لدلالة
المنطوق فهذا اللفظ صار في عرف الشرع منطوقا على انه لا يسلم
ان القصد بها شيان بل المقصود نفي الالوهية الغير اذ هو المتنازع
فيها اما اثبات الوهية الله فلا متنازع فيها لقوله تعالى في شانهم

Copyright © King Saud University